وفتح المضارع على الامر لشرفه بمشابهة الاسم ولزم من ذلك تاخير الامر
ولا يحتاج الى علة وقد عقدت لكل قسم بابا مشتملا على مباحثه واعلم ان
كل واحد من الماضي والمضارع باعتبار بنائه للفاعل والمفعول ينقسم
الى قسمين وقد عقدت ايضا لكل قسم بابا فالباب الاول هو باب
الماضي المبني للفاعل ويسمى المبني للمعلوم وفتح على ما يليه لاطلاقه
فالماضي الافعال بنقل حركة الهمزة التي قبلها والاظهر فيه لامية
من قبيل بعض القوم لا بيانية اذ شرطها صحة اطلاق المضاف اليه على
المضاف وغيره ولظهور ان المراد بالافعال جميعها وان الجميع لا يطلق على
الماضي كما ان المراد بالقوم كله وهو لا يطلق على بعضه وهو ما دل منها
مجردا عن القرينة على معنى اتى في الزمن الذي خلا اي مضى خرج بهذا
الفعل الحال والمستقبل وانما زدت في الحد قولي مجردا عن القرينة ليدخل
فيه نحو قام من قولك ان قام زيد قمت وليخرج عنه المضارع المنفي بلم
نحو لم يقم والمضارع في سياق لو نحو قوله تعالى لو نطيعكم لان دلالة الاول
على الاستقبال والاخرين على المضي ليست بالوضع والظاهر بل بالقرينة
والكلام انما هو في الماضي المجرد عن القرينة فيكون قام في ذلك المثال
اذا اخذ مجردا عن القرينة يدل على معنى اتى في الزمن الماضي فلا يكون
خارجا ويقوم اذا اخذ مجردا عنها لا يدل على معنى واقع في الماضي فيكون
خارجا فلا اشكال ولا يضرنا خروج نحو نعم وبئس وعسى وليس لعدم
دلالتها على الزمان لانها من الجوامد والمراد هاهنا الماضي الذي هو
احد الامثلة الحاصلة من تصريف الافعال ولو اريد المطلق فتجرده هنا
عن الزمان الماضي عارض لا اعتداد به وكذا الكلام في صيغ العقود
نحو بعت واشتريت وامثالها ولا يخفى حسن هذا التعريف بالنسبة
الى تعريف الاصل المستلزم لتعريف الشيء بنفسه لكن يرد على
التعريف سواء اريد المطلق او المقيد نحو خلق الله الزمان فان خلق
الزمان لا يكون في زمان والا لكان الزمان الثاني اما عين الاول او غيره والكل
محال

محال اما الاول فلانه يلزم منه كون ايجاد الزمان وافعاله في ذلك الزمان
بعينه فيلزم ايجاد الموجود وهو محال واما الثاني فلانا ننقل الكلام
الى ذلك الزمان الثاني الذي هو غير الاول فنعين ما ذكرنا فاما ان
ينقطع الزمان فيلزم الايراد واما ان يتسلسل الى غير نهاية وهو
محال واجيب عن ذلك بان افعال الباري تعالى لا تحتاج الى زمان
لكن لما كانوا لا يعقلون فعلا الا في زمان قالوا في ذلك فاجروه مجرى ما
يعقلون وعليه فيمكن ان يجاب عنه بان الزمان ان كان عدميا كما عرفه
في ذلك من قال هو مقارنة متجدد مجهول لمتجدد معلوم فهو امر
اعتباري مختلفة بمعنى تقديره ولا استحالة في كون تقديره بكل زمان
وقع في زمن اخر غيره الى غير النهاية اذ الامور الاعتبارية لا استحالة
في عدم تناهيها وان كان وجوديا كما عرفه به من قال مقدار حركة
الفلك فنختاره بمعنى ايجاده ونختار القسم الاول ولا استحالة في كون
ايجاد الشيء مقارنا لذلك الشيء وافعاله فيه اذ الاستحالة في ايجاد
موجود بوجود حاصل من ذلك الايجاد مقارن له انما المحال ايجاده
بوجود سابق عليه كما حقق عند اهله فتامله وعلامة الماضي قبوله
لتاء التانيث الفاعل على حال كونها الساكنة احترز بها عن
المتحركة فانها تلحق الاسم كقائمة والحرف كربت وثمت على انهما قد
خرجا بتقييده تاء التانيث المذكورة بالفاعل لان التاء فيهما ليست للفاعل
اذ لا دلالة لها على ذلك واما قولهم ربت وثمت بالسكون على قلة
حيث دخلت على الحرف فلا يرد على الطرد لعدم دلالتها على تانيث
الفاعل بل هي في مثل ذلك لتانيث اللفظ وان اطلق التانيث في النظم
فالمراد به تانيث المعنى كما اشرنا اليه لانه المتبادر عند الاطلاق والمراد
بها الساكنة بالذات فلا يضر تحريكها لعارض كان يلاقيها ساكن
فتكسر نحو قالت امرأت العزيز او تضم نحو قالت اخرج عليهن ولهذا
قال المرادي لا اعتداد بحركة النقل ولا بحركة التقاء الساكنين لعروضها

Copyright © King Saud University